مشاكل الـ GPS وتأثيرها على وسائل النقل في اجتماع نوعي لوزير النفط مع «محروقات»

قدور: الأولوية في توزيع مازوت التدفئة للمناطق الباردة.. وعدالة بالتوزيع بين القطاعات

برنامج جيد يتيح المراقبة اللحظية لتوزيع المشتقات النفطية في المحطات

| محمد راكان مصطفى

استعرض وزير النفط والثروة المعدنية فراس قدور أمس مع إدارة شركة محروقات وفروعها في المحافظات واقع عمل الشركة وسبل المعالجة الفنية والتقنية لمشكلة تأثر أجهزة التتبع الإلكتروني /جي بي إس/ الموجودة في آليات النقل العام بالأوضاع الراهنة والتي تؤدي إلى توقف عمل هذه الأجهزة حيث تم وضع الحلول اللازمة لذلك.

وخلال الاجتماع، تم مناقشة عدة قضايا تهدف إلى تعزيز قطاع توزيع المشتقات النفطية وتلبية احتياجات المواطنين، إضافة إلى نسب الإنجاز المحققة والمشاريع المنفذة وفق برامج زمنية محددة.

وأكد الدكتور قدور أهمية البدء في توزيع مادة مازوت التدفئة اعتباراً من الأول من تشرين الأول، مع التركيز على منح الأولوية للمناطق الباردة، مشدداً على ضرورة تحقيق عدالة التوزيع بين القطاعات المختلفة. كما تم التطرق إلى متابعة تركيب أجهزة التتبع الإلكتروني «GPS» على الآليات، وأتمتة عمليات التوزيع المباشر لمراكز محروقات، بما يسهم في ضبط حركة المشتقات وتوزيعها بدقة، والحد من الهدر بشكل كبير.

ودعا وزير النفط إلى تكثيف الجولات الميدانية على المحطات ومواقع العمل للتأكد من سير العمل بشكل صحيح، وكشف المخالفات والتجاوزات ومعالجتها، ومحاسبة المقصرين، مشدداً على ضرورة الاهتمام بالسلامة المهنية، خاصةً في محطات الوقود، لضمان سلامة العاملين والمواطنين.

وعلمت «الوطن» أنه تم خلال الاجتماع تسليط الضوء على تطبيق برمجي جديد يتيح مراقبة توزيع المشتقات النفطية والمتابعة اللحظية الدائمة على محطات الوقود، يكشف أي عملية تلاعب أو خلل في عملية توزيع المشتقات النفطية، علماً أنه يتيح تقارير دورية يومية وأسبوعية تمكن الشركة من مراقبة المخصصات وتوزيعها بشكل سليم، إلى جانب الجولات الميدانية على المحطات ومتابعة الشكاوى الواردة للشركة.

كما تم التشديد على ضرورة استكمال تركيب أجهزة الـ GPS للمركبات العامة والحكومية وعلى المولدات الكهربائية لدى الدوائر العامة والفعاليات الاقتصادية بما يضمن توزيع المادة بعدالة واستخدامها وفق الوجه المخصص له، بما يسهم بالحد من أي تلاعب بالمادة.

كما تم التنويه بأهمية اعتماد آلية التوزيع للمازوت الزراعي وفقاً لنظام الرسائل بحيث يتم تحديد المحطة وموعد التسليم، بهدف وصول المادة إلى مستحقيها بكل يسر وسهولة وحماية المزارعين من تحكم بعض أصحاب المحطات، مع الإشارة إلى أن الشركة أطلقت مشروع أتمتة مخصصات المازوت الزراعي لتحقيق العدالة بالتوزيع وضمان وصول المخصصات لمستحقيها.

وتمت الإشارة إلى أن مشروع أتمتة المستودعات بهدف الضبط الدقيق للمخازين ومتابعة توزيعها أصبح في المراحل الأخيرة للتعاقد، كما تم تأكيد ضرورة التشديد على ضبط تلاعب مخالفات معتمدي توزيع الغاز، بهدف وصول المخصصات إلى أصحابها بأفضل صورة.

وتفقد وزير النفط مركز خدمات شركة محروقات في مبنى الشركة بدمشق الذي يقدم خدمات متعددة للمواطنين بيسر وسهولة وفق دور إلكتروني يضمن عدم التجاوز واختصار إنجاز المعاملات، وحال في أقسام المركز واطلع على آلية العمل فيه والتقى عدداً من المواطنين واستمع إلى آرائهم في الخدمات المقدمة، مؤكداً التزام وزارة النفط بتبسيط الإجراءات الحكومية وتطوير وتحسين الخدمات المقدمة للمواطنين، ومعالجة معاملاتهم بكل سلاسة ويسر.

صرافات تحسم مبالغ مالية ولا تصرفها

مدير الدفع الإلكتروني في العقاري لـ«الوطن»: لا تخص صرافاتنا وتحدث لدى معظم صرافات المصارف العامة والخاصة

| عبد الهادي شباط

كثر اعتراض مستخدمي الصرافات الآلية مؤخراً بشأن مشكلة عدم الحصول على المبالغ المالية التي تم طلبها، إذ تخرج البطاقة المصرفية من دون النقود وبعد التشبيك على الحساب يكتب أنه تم حسم المبلغ المطلوب.

وفي متابعة لـ«الوطن» بيّن مدير الدفع الإلكتروني في المصرف العقاري سامر سليمان أن هذه المشكلة لا تخص صرافات العقاري وإنما تحدث لدى معظم الصرافات الآلية العائدة لمختلف المصارف العامة والخاصة وأنه تم لحظ ورصد ارتفاع في حدوث هذه المشكلة لتصل حسب التقديرات لحدود 5 بالألف بعد أن كانت لا تتجاوز 1 بالألف وحالياً تتم المتابعة والتنسيق مع شركة الدفع الإلكتروني المنفذة للربط بين الصرافات الآلية وتحديد سبب المشكلة وحلها فنياً.

وعن تأخر العقاري في تنفيذ طلبات استعادة المبالغ التي تم حسمها على مستخدمي الصرافات العقارية لحدود 20 يوماً بيّن أن السبب نقص الكادر البشري لدى العقاري ونقص عدد العاملين المكلفين في علاج هذه الطلبات.

وفي البنك المركزي اعتبر مصدر أنه تتم متابعة الموضوع وتقدير حالة الخطأ وسببها وحلها من الشركة المنفذة للربط الإلكتروني، علماً أنه يتم صرف مبالغ كبيرة جداً عبر الصرافات الآلية

وعن الدفع الإلكتروني والمراحل التي وصلها هذا المشروع بيّن أنه هناك تطور في مشروع الدفع الإلكتروني وحالة تتبع وتقييم ومثال على ذلك أنه إثر قرار المركزي بتعديل سقف عمليات الشراء اليومية من خلال أجهزة نقاط البيع بمبلغ /50/ مليون ليرة سورية. بدلاً من 10 ملايين ليرة كما كان معمولاً به قبل التعديل إضافة لتحديد سقف عمليات الشراء اليومية من خلال تطبيق الهاتف المحمول – قناة الإنترنت «التجارة الإلكترونية» بمبلغ /25/ مليون ليرة سورية بدلاً من 10 ملايين ليرة كما كان معمولاً به منذ العام 2021، ما كان له أثر إيجابي واضح عبر ارتفاع معدل الحركات على نقاط البيع وارتفاع قيم هذه الحركات وهو ما يحقق خدمة أفضل، حيث كان الهدف من التعديل حالة التضخم وارتفاع الأسعار والتحفيز على التوسع في التعاملات بالدفع الإلكتروني ومنح مرونة أكثر أمام المواطنين الراغبين في التعامل بالدفع الإلكتروني.

وأوضح أن الإلزام للمنشآت في فتح حسابات مصرفية وتركيب نقاط البيع لكنه ليس ملزماً للمواطن «الزبون» وله الاختيار في التعامل أيما كان أو عبر الدفع الإلكتروني وكل ذلك لتعزيز ثقافة الدفع الإلكتروني والتخفيف من تعاملات الكاش وأن هناك تعليمات للمصارف العاملة بضرورة تسهيل فتح الحسابات والتوسع بها وإزالة أي عقبات في هذا الاتجاه.

وبيّن أنه يتم العمل لتعزيز بنية الدفع الإلكتروني ونقاش كل الإجراءات والخطوات الواجب اتخاذها لتسهيل وتبسيط إجراءات التسويات المالية والعمليات التجارية، وكذلك تعزيز فعالية إدارة السيولة المالية الوطنية وتشميل قطاعات وفعاليات اقتصادية وخدمية جديدة بمنظومة الدفع الإلكتروني.

> ارتفع معدل المشكلة إلى 5 بالألف خلال الفترة الأخيرة ويتم التنسيق لحلها

بنسبة تنفيذ 58 بالمئة من خطتها

تريليونا ليرة مبيعات مؤسسات وزارة الصناعة في ٦ أشهر

أكاديمي لـ«الوطن»: ضرورة استغلال الموارد المتاحة وتقليل الاعتماد على الاستيراد

| نورمان العباس

كشف تقرير وزارة الصناعة لـ«الوطن» أن مبيعات وإنتاج المؤسسات العامة الصناعية حتى نهاية النصف الأول من العام الجاري للمؤسسات التابعة للوزارة بلغت تريليوني ليرة، بنسبة تنفيذ بلغت 50 بالمئة من الخطة التي تقدر بـ4 تريليونات، بنسبة نمو 152 بالمئة من المبيعات الفعلية للعام السابق والبالغة 956 مليار ليرة.

وفي التفاصيل حسب المؤسسات أوضحت الوزارة أن مؤسسة الإسمنت استحوذت على الحصة الأكبر بنسبة 47 بالمئة من إجمالي مبيعات المؤسسات، بمبيعات بلغت «تريليون» ليرة، محققة نسبة 73 بالمئة من الخطة التي تقدر بتريليون و560 مليار ليرة تنفيذ، وبنسبة نمو بلغت 325 بالمئة عن العام السابق الذي بلغت مبيعاته 286 مليار ليرة.

تليها المؤسسة الهندسية، التي استحوذت على 13 بالمئة من إجمالي مبيعات المؤسسات، حيث بلغت مبيعاتها حتى نهاية النصف الأول، مبلغ 311 مليار ليرة، بنسبة تنفيذ 50 بالمئة من الخطة التي تقدر بـ622 مليار ليرة، وبمعدل نمو 73 بالمئة لمبيعات العام الفائت التي بلغت 181 مليار ليرة.

ثم جاءت مؤسسة التبغ، حيث استحوذت على 12 بالمئة من إجمالي مبيعات المؤسسات، حيث سجلت المبيعات حتى نهاية النصف الأول مبلغ 289 ملياراً، بنسبة تنفيذ 59 بالمئة من الخطة التي تقدر بـ488 ملياراً، وبمعدل نمو 86 بالمئة لمبيعات العام الفائت التي بلغت 155 ملياراً، وتليها المؤسسة الغذائية التي استحوذت على 11 بالمئة من إجمالي مبيعات المؤسسات، حيث وصلت مبيعاتها حتى النصف الأول الى 264 مليار ليرة، بنسبة تنفيذ 65 بالمئة من الخطة التي تقدر بـ404 مليارات، وبمعدل نمو 105 بالمئة لمبيعات العام الفائت التي بلغت 128 ملياراً.

ثم المؤسسة النسيجية التي استحوذت على 7 بالمئة من إجمالي المبيعات الفعلية، حيث بلغت مبيعاتها حتى النصف الأول 171مليار ليرة بنسبة تنفيذ 28 بالمئة، من الخطة التي كانت تستهدف 610 مليارات، وبمعدل نمو 39 بالمئة لمبيعات العام الفائت التي بلغت 123 مليار ليرة.

وتليها مؤسسة الإقطان، فقد استحوذت على 5 بالمئة من إجمالي مبيعات المؤسسات، حيث بلغت مبيعاتها 127 ملياراً حتى النصف الأول، بنسبة تنفيذ 52 بالمئة من الخطة التي تقدر بـ245 ملياراً، وبمعدل نمو 172 بالمئة لمبيعات العام الفائت التي بلغت 46 بالمئة.

أما المؤسسة الكيميائية فقد استحوذت على 4 بالمئة من إجمالي مبيعات المؤسسات، فقد بلغت مبيعاتها حتى النصف الأول 94 ملياراً، بنسبة تنفيذ 89 بالمئة من الخطة التي تقدر بـ105 مليارات، وبمعدل نمو 97 بالمئة لمبيعات العام الفائت التي بلغت 47 ملياراً.

وأخيراً جاءت مؤسسة السكر، نسبة مبيعاتها 0,3 بالمئة من إجمالي مبيعات المؤسسات حيث حققت مبيعات بقيمة سبعة مليارات فقط حتى النصف الأول، بنسبة تنفيذ واحد بالمئة من الخطة التي كانت تقدر بـ742 ملياراً، وبمعدل نمو 73 بالمئة لمبيعات العام الفائت التي بلغت أربعة مليارات.

إنتاج فعلي

أما الإنتاج الفعلي للمؤسسات الصناعية فقد بلغ حتى نهاية النصف الأول من العام الجاري تريليوني ليرة، بنسبة تنفيذ 58 بالمئة من الخطة التي كانت تستهدف إنتاج 4 تريليونات، وبمعدل نمو 144 بالمئة من المبيعات الفعلية للعام السابق والبالغة تريليون ليرة.

وفي التفاصيل أوضحت الوزارة أن مؤسسة الإسمنت استحوذت على الحصة الأكبر بنسبة 44 بالمئة من إجمالي إنتاج المؤسسات، بإنتاج بلغ تريليون ليرة، محققة نسبة تنفيذ 72 بالمئة من الخطة التي تقدر بتريليون و560 مليار، وبنسبة نمو بلغت 345 بالمئة عن العام السابق الذي بلغ إنتاجه 251 ملياراً.

ثم جاءت مؤسسة التبغ، التي استحوذت على 17 بالمئة من إجمالي إنتاج المؤسسات، حيث بلغ إنتاجها الفعلي حتى نهاية النصف الأول، 441 مليار، بنسبة تنفيذ 90 بالمئة من الخطة التي تقدر بـ488 ملياراً، وبنسبة نمو بلغت 104 بالمئة عن العام الفائت الذي بلغ إنتاجه 195 ملياراً.

ثم المؤسسة الهندسية التي استحوذت على 12 بالمئة من إجمالي إنتاج المؤسسات، حيث بلغ إنتاجها الفعلي حتى نهاية النصف الأول، 275 مليار، بنسبة تنفيذ 44 بالمئة من الخطة التي تقدر بـ622 ملياراً، وبمعدل نمو 41 بالمئة عن العام الفائت الذي بلغ إنتاجه 195 ملياراً.

أما المؤسسة الغذائية فقد استحوذت على 12 بالمئة من إجمالي إنتاج المؤسسات، حيث بلغ إنتاجها الفعلي 299 ملياراً، بنسبة تنفيذ 74 بالمئة من الخطة التي تقدر بـ406 مليارات، وبمعدل نمو بلغ 127 بالمئة عن العام الفائت الذي بلغ إنتاجه 131 ملياراً.

ثم المؤسسة النسيجية التي استحوذت على 9 بالمئة من إجمالي إنتاج المؤسسات الصناعية، حيث بلغ إنتاجها الفعلي حتى نهاية النصف الأول 221 ملياراً، بنسبة تنفيذ 36 بالمئة من الخطة التي تقدر بـ610 مليارات، وبمعدل نمو بلغ 39 بالمئة عن العام الفائت الذي بلغ إنتاجه 159 ملياراً.

وتليها المؤسسة الكيميائية التي استحوذت على 4 بالمئة من إجمالي إنتاج المؤسسات، فقد بلغ إنتاجها حتى نهاية النصف الأول 100 مليار، بنسبة تنفيذ 95 بالمئة من الخطة التي تقدر بـ106 مليارات، وبمعدل نمو بلغ 146 بالمئة عن العام السابق الذي بلغ إنتاجه 40 ملياراً.

ثم مؤسسة الاقطان التي استحوذت على 3 بالمئة من إجمالي إنتاج المؤسسات الصناعية، حيث بلغ إنتاجها 85 ملياراً، بنسبة تنفيذ 47 بالمئة من الخطة التي تقدر بـ181 ملياراً، وبمعدل نمو بلغ 99 بالمئة عن العام الفائت الذي بلغ إنتاجه 42 ملياراً.

في حين بلغ إنتاج مؤسسة السكر أقل من واحد بالمئة من إجمالي إنتاج المؤسسات، حيث بلغ إنتاجها مليارَي ليرة، بنسبة تنفيذ 0,1 بالمئة من الخطة التي كانت تقدر بـ371 ملياراً، وبمعدل تراجع 50 بالمئة عن العام السابق الذي بلغ إنتاجه أربعة مليارات.

الدكتور في كلية الاقتصاد درعا في جامعة دمشق مجدي الجاموس أكد ضرورة إعادة النظر في أداء المؤسسات العامة الإنتاجية، واعتبر أن المسألة لا تتعلق فقط بحجم المبيعات أو نسبة التنفيذ، بل تمتد إلى مدى مساهمة هذه المؤسسات في دعم الاقتصاد الوطني.

ورأى الجاموس أن الوقت قد حانَ لاستغلال الموارد المتاحة والتقليل من الاعتماد على الاستيراد، مع البحث عن طرق لتطوير المؤسسات الإنتاجية التحويلية واستغلال المواد الأولية المحلية.

وأكد الجاموس أهمية الاعتماد على مؤسساتنا الوطنية لتكون داعمة لعملية التصدير.

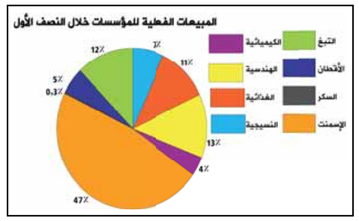

الذهب يتراجع من مستويات قياسية..والفضة تهبط عن أعلى مستوى من نحو ١٢ عاماً

| الوطن

تراجعت أسعار الذهب والفضة، من مستويات قياسية مرتفعة، لكنها تتجه نحو تسجيل مكاسب أسبوعية مع تزايد التوقعات بخفض آخر كبير لأسعار الفائدة الأميركية هذا العام فيما تترقب الأسواق تقريراً مهماً عن التضخم للحصول على مؤشرات إضافية.

واستقر الذهب في المعاملات الفورية عند ٢٦٧٣,٢١ دولاراً للأونصة، ليظل دون أعلى مستوى على الإطلاق والذي سجله في الجلسة الماضية عند ٢٦٨٥,٤٢ دولاراً. أما العقود الأميركية الآجلة للذهب فبلغت ٢٦٩٥,٨٠ دولاراً.

فيما هبطت الفضة قليلاً في المعاملات الفورية بنحو ٠,٣ بالمئة إلى ٣١,٩٣ دولاراً للأونصة، بعد أن سجلت أعلى مستوى من نحو ١٢ عاماً عند ٣٢,٧١ دولاراً قبل يوم.. وارتفعت أسعار الفضة بفضل الأداء القوي للمعدن وإجراءات صينية لتحفيز الاقتصاد، إلا أن بعض المحللين حذروا من أن الارتفاع قد يتلاشى بسبب المخاوف بشأن الطلب الصناعي.

وحفز خفض أسعار الفائدة الأميركية بواقع نصف نقطة مئوية، والذي كان أكبر من المعتاد، الأسبوع الماضي موجة صعود في الذهب ليواصل الارتفاع إلى مستويات قياسية متتالية، وكسب نحو ١,٨ بالمئة حتى الآن هذا الأسبوع.

وبالنسبة للمعادن النفيسة الأخرى، خسر البلاتين ٠,٦ بالمئة إلى ١٠٠١,٥٤ دولار والبلاديوم ١,١ بالمئة إلى ١٠٣٥,٧٥ دولاراً للأونصة، بحسب بيانات «رويترز».